حكومة نتنياهو ومستقبل القدس

إبراهيم محمد المصري(*)

نجح بنيامين نتنياهو زعيم الليكود في الفوز برئاسة الوزارة في إسرائيل بتشكيل حكومته اليمينية الأشد تطرفا، بعد أن حقق حزب الليكود بزعامته نتائج متقدمة في الانتخابات التي جرت في العاشر من فبراير للعام ١٩٩٩، إذ تمكن من مضاعفة عدد مقاعده في الكنيست، فجاء في المرتبة الثانية بعد حزب كاديما، غير أن نتنياهو استطاع تشكيل حكومة ائتلاف يمينية ودينية في ٣١ مارس من نفس العام، بعد فشل حزب كاديما بزعامة تسيفي ليفني تشكيل الحكومة بفضل انضمام الأحزاب اليمينية والدينية إلى الليكود بعد تحقيقها نجاحًا غير مسبوق في الانتخابات الأخيرة، مما أثار ردود فعل وقلق في الأوساط السياسية لمعظم الأطراف المعنية بعملية السلام الفلسطينية والعربية والدولية، وزاد من تعقيد مسألة القدس، حيث تحول مصير القدس من موضوع صعب في مفاوضات شاقة وصعبة إلى موضوع مواجهة وصراع رئيس منذ تولي الليكود للحكم(١).

في ضوء هذه التطورات تطرح الدراسة العديد من الأسئلة الجوهرية التي تتناول ماهية تأثير المعطيات السابقة على قضية القدس التي تأجل البحث فيها للمفاوضات النهائية الثنائية بين الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي التي تعثرت وتوقفت، فبات نجاح نتنياهو بما يمتلكه من إيديولوجيا يمينية متطرفة يمثل إشكالية لعملية التسوية، خاصة أنه قد أعلن برنامجه السياسي بشأن التسوية والمفاوضات الذي اختلف جزئيًا - بل جاء أكثر تشددًا - عن برنامجه الحكومي عام ١٩٩٦، لذا فإن الدراسة سوف تجيب عن عدد من الأسئلة التالية:

(*) باحث فلسطيني.

- هل ستتوقف المفاوضات السياسية، أم ستتراوح نفسها حول المسائل العالقة وخاصة قضية القدس شديدة التعقيد؟
- وهل سيطبق نتنياهو نفس سياسات حكومته الأولى عام ١٩٩٦؟
- وما آفاق التسوية والسيناريوهات المتوقعة بشأن القدس؟

تستهل الدراسة تناولها لفكر وتوجهات حزب الليكود تجاه القدس التي تعتبر القدس مدينة يهودية لليهود فقط، وترفض التفاوض حولها انطلاقا من ادعاءات دينية توراتية، هذه التوجهات التي سبق أن ترجمها الليكود أثناء توليه الحكم في فترات مختلفة، ففي فترة رئاسة نتنياهو الأولى عام ١٩٩٦، كانت حاضرة وواضحة المعالم في فكره وممارسات حكومته التي سوف تبينها هذه الدراسة.

وبالتالي فإن فكر وتوجهات نتنياهو تجاه القدس تحت شعار "القدس عاصمة موحدة ويهودية لإسرائيل، ولا مجال للتفاوض عليها" - يثير عددًا من القضايا المتعلقة بالقدس كالبرنامج السياسي والاستيطان والمسجد الأقصى ومصادرة الأراضي، وسحب هوية المقدسيين، والممارسات الحكومية الجائرة، ثم تُختم الدراسة بآفاق التسوية وسيناريو حكومة نتنياهو حول التسوية والقدس.

أولاً- فكر وتوجهات الليكود تجاه القدس:

ينطلق فكر وأيدولوجيا حزب الليكود تجاه القدس من منطلقات دينية توراتية تعتبر القدس مدينة خالصة لليهود لا يجوز التنازل عنها، أو التفاوض حول الجزء الشرقي منها في أي مفاوضات مع الجانب العربي أو الفلسطيني؛ هذا الفكر ليس فكرًا جديدًا بل كان متأصلاً لدى مؤسسيه الأوائل ونلاحظه في تركيبته المتشددة وفي تأسيسه قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

فقد تأسس حزب حيروت عام ١٩٤٨ برئاسة مناحيم بيجين على أنقاض

حركة عسكرية كانت تحمل اسم "الاتسل" بعد حل جميع التنظيمات العسكرية السرية بعد قيام إسرائيل، وإنشاء جيشها ثم اندمجت حيروت مع حزب الليبراليين بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٣ تحت مسمّى "جاحل"، ثم توسعت لتصبح ما يسمّى الليكود[٢].

ولو تأملنا في تركيبته لوجدنا أنه كان يتألف غالبًا من تجمع أكثر من حزبين أهمهما: حزب حيروت "الحرية" والحزب الليبرالي. ويتميز الليكود كغيره من الأحزاب القومية اليمينية الراديكالية بما يلي[٣]:

- مركزية شخصية القائد، واعتبارها العمود الفقري في الحزب، وهو رمز الحزب.
- اعتبار القوة العسكرية العامل الحاسم في الصراعات الإقليمية والدولية.
- اعتبار التاريخ أو الماضي مصدر إلهام حضاري، ومصدر جميع الانتصارات.
- تعبيره عن الرأسمالية والبرجوازية، واهتمامه بقضايا الاقتصاد الحر والاستثمار الخاص.

إن حزب الليكود كغيره من الأحزاب اليهودية في إسرائيل تشترك في الإيمان بأيديولوجية صهيونية واحدة، وأن السلطة داخلها كما أسلفنا تتمركز في يد قادتها على نحو مركزي، وأن مواقفها ومبادئها تتسق مع العامل الديني اليهودي وتهدف إلى بقاء السيطرة والسيادة الإسرائيلية الكاملة غير المنقوصة على القدس مع ضمان تدفق المهاجرين إليها[٤].

و يعود موقف الليكود من القدس تاريخيًا إلى موقفها من الضفة الغربية بأنها يجب أن تخضع لسيادة إسرائيلية واحدة وموحدة، مع بقاء القدس بشطريها الغربي والشرقي عاصمة أبدية لإسرائيل، مع منح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا فقط،

كما جاء في خطة بيجين عام ١٩٧٧م عند وصول الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل. وقد أكدت سياسة الليكود بشكل واضح على استمرار عملية الاستيطان في القدس بشقيها، بل وكثفت منه، ولم يثنها توقيع اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩عن ذلك، عندما تجاهلت الاتفاقية الحديث عن القدس بشكل كامل، وفي مؤتمر مدريد تم تنحية القدس من جدول أعمال المؤتمر عندما عبر إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل الليكودي عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوع القدس، بل أنكر وجود قضية القدس[٥].

أما الموقف الإسرائيلي عامة من القدس فيعود إلى يوم احتلال إسرائيل الجزء الشرقي منها عام ١٩٦٧، حيث بدأت على الفور بتوسيع الحدود الإدارية للمدينة، وتحديد نسبة اليهود فيها إلى ٧٤٪، واللجوء إلى مجموعة من الإجراءات والأساليب والممارسات التعسفية ضد السكان العرب في المدينة، وهدم أحياء بكاملها في البلدة القديمة وهي: حي أشرف وحي الباشورة، ومصادرة الأراضي، وضم القدس إداريًا وسياسيًا للسيادة الإسرائيلية في ١٩٦٧/٦/٢٨، و تجسدت أخطرها في مشروع القدس الكبرى الذي بدأ بتنفيذه حزب العمل، وتكثف فيه بناء المستوطنات في عهد الليكود عند وصوله للحكم عام ١٩٧٧ بالشروع في بناء خمس عشرة مستوطنة يهودية حول القدس ثم جاء افتتاح النفق تحت المسجد الأقصى في سبتمبر عام ١٩٩٦الذ ي أسفر عن انتفاضة فلسطينية قصيرة احتجاجًا على ذلك[٦].

لقد كان واضحًا أن حكومة الليكود لم تلتزم بتنفيذ الاتفاقيات مع الجانب الفلسطيني، كما أن موقفها من القدس كان متشددًا وغير قابل للتفاوض، تعهدت فيه عدم تقسيم القدس وإجهاض أية محاولة للمس بوحدة القدس، ومنع أي إجراء لا يتوافق مع السيادة الإسرائيلية الوحيدة في القدس. عمليًا نجد أن الحكومات السابقة اتبعت تكتيكًا موحدًا في تأجيل المفاوضات حول القدس باستمرار وفي نفس الوقت خلق الحقائق على الأرض، وترسيخ الصبغة اليهودية في المدينة

جغرافيًا وديمغرفيًا، وقد نفذت بلدية القدس - وما زالت - في سبيل ذلك عددًا من المشاريع التطويرية للمدينة تضمن سيادتها على المدينة، ولكن رغم تعهد الليكود في انتخابات ١٩٩٦م بإغلاق المؤسسات الفلسطينية ووضع حد للنشاط الفلسطيني في القدس، فإن حكومة الليكود آنذاك لم تتمكن من تنفيذ بعض وعودها للناخب اليهودي فيما يخص المؤسسات الهامة والبارزة، كبيت الشرق، ووزارة الأوقاف وبعض النشاطات لوزارات أخرى أو نشاط جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني[٧].

ثانيًا- بنيامين نتنياهو "الفكر والأيدولوجيا":

١- الرؤية الأيدولوجية لنتنياهو تجاه الصراع والتسوية:

ينتمي نتنياهو إلى المدرسة الليبرالية التي ترى أن الصراع مع الفلسطينيين يجب معالجته اقتصاديًا، لتحقيق السلام الاقتصادي، ويخاطب الدول العربية بأن تركز اهتمامها على الفلسطينيين من أجل بناء ورخاء وتنمية حقيقية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبالتالي سينصرف سكانها عن ممارسة العنف ضد إسرائيل[٨].

تظهر هذه الرؤية واضحة كما رواها في كتابه "مكان تحت الشمس" حيث أكد على أن الصراع مع العالم العربي ينطلق من صراع بين دولة ديمقراطية هي إسرائيل مع دول عربية غير ديمقراطية دكتاتورية تلجأ إلى استخدام العنف في معالجة نزاعها مع إسرائيل، لكونها دول استبدادية، وأن كبح جماحها يكمن في إلحاق الهزيمة بها، وتهديد سلطتها وحكمها، من خلال تبنيه لمبدأ "السلام من خلال القوة"، أي سلام الردع، وأن الرضوخ للتهديدات يزيد فقط من احتمالات الحرب، وأن الوقوف في وجههم بقوة لا يعتبر عقبة في وجه السلام إنما مانع للعدوان.

غير أنه يؤيد استخدام العصا والجزرة، بما لا يعني تقديم التنازلات بعيدة

المدى لأنها لن توصل إلى السلام المنشود والحقيقي، وقد ركز عصارة فكره في تحقيق السلام من خلال الردع فقط دون النظر أو الاهتمام للاعتبارات الأخرى بقوله: إن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، أما الدول العربية فهي دول غير ديمقراطية على الإطلاق رغم ما يقال عن توجهات البعض منها نحو الديمقراطية، كما أنه يحمّل الغرب المسؤولية في الضغط على إسرائيل في أكثر من مناسبة لحملها على تقديم تنازلات للعرب، الذي يسارع لإرضاء العرب ومهادنتهم، ويؤكد على أنه كلما بدت إسرائيل أقوى، كلما أبدى العرب موافقتهم إبرام سلام معها، وكلما أبدت ضعفًا وترددًا كلما زادت احتمالات الحرب ضدها، وأورد أمثلة على ذلك بالسلام مع مصر والأردن، كما أن سلام الردع لديه قد يكون هو الوضع الذي لا تكون فيه حرب، حتى ولو لم يسده أي انسجام أو أمن باستثناء الأمن الذي يعتمد على ردع المعتدي، وهو السلام الوحيد الممكن تحقيقه بين العرب وإسرائيل في المدى المنظور[٩].

لذا نرى أن فكر نتنياهو نحو السلام يرتكز على توفير القوة الكافية لإسرائيل القادرة على ردع الجانب العربي باستئناف الحرب ضد إسرائيل، وأن الأمن الحقيقي لديه هو فرض قوة الردع الإسرائيلية، ودون ذلك لا قيمة له مستشهدًا بذلك باتفاقيات السلام مع مصر والأردن. ويعتبر نتنياهو مناداة العرب وبعض اليهود والإسرائيليين والغرب للعودة إلى حدود عام ١٩٦٧ بأنه العودة إلى الحدود الخطيرة التي تمثل تهديدًا خطيرًا لأمن إسرائيل، وانتقد دور الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل سابقًا فيما يخص تجميد الاستيطان اليهودي بأنه كان تلبية لضغوط مارسها العرب ابتز فيها الولايات المتحدة دون أي مقابل أو تنازل من الجانب العربي, ويؤكد على أن السلام مع العرب لا يعتبر عنصرًا مهمًا لاقتصاد إسرائيل؛ لتخلف الدول العربية التي لا تتلاءم اقتصادياتها مع السوق الإسرائيلية المتقدمة اقتصاديًا المعتمدة على الاقتصاد الرأسمالي الحر، بل يواصل القول بأن القضية الفلسطينية لم تكن القوة المحركة

للنزاع العربي الإسرائيلي بل جاءت نتيجة له[١٠]. وتبعًا لذلك اعتبر أن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية يتعارض كليًا مع السعي لتحقيق السلام الحقيقي، وأنه تهديد استراتيجي من الدرجة الأولى على وجود دولة إسرائيل، إذ إن وجودها سيضمن حالة عدم استقرار ونزاع مستمر سيؤدي في النهاية إلى حرب حتمية، مؤكدًا بأنه إذا أدرك الفلسطينيون أن إسرائيل سترفض قيام دولة فلسطينية ستزداد احتمالات التوصل إلى اتفاق معهم حول إنشاء حكم ذاتي وليس دولة[١١].

٢ - الرؤية الأيدولوجية لنتنياهو تجاه القدس:

يعتبر من السمات الأساسية لحزب الليكود تمجيد القائد ومنحه صلاحيات شبه مطلقة بما يمكنه من حيازته لقدر كبير من الحرية في رسم السياسات وفقا لثقافته وقيمه الذاتية الصهيونية، فنجد تأثيرًا واضحًا للسمات الشخصية، والدوافع الذاتية لنتنياهو على عملية صنع القرارات الداخلية والخارجية في إسرائيل، خاصة إذا كانت الأحزاب اليمينية والدينية التي انضمت لحكومة نتنياهو في الانتخابات الأخيرة، تتميز بنفس السمات السابقة الذكر، مما يسهل على نتنياهو اتخاذ القرارات المدعومة تلقائيًا من الائتلاف الحكومي المشكل، في نفس الوقت الذي ينتمي فيه رئيس الحكومة إلى الفكر اليميني الراديكالي، الذي يعتبر القائد السياسي هو مصدر الشرعية والقيادة الوحيدة ورمز الحزب، فيرتكز على شخصية القائد الذي يعتبر مصدرًا للإلهام والانتصارات[١٢].

لقد أدرك نتنياهو الصراع بخبراته الشخصية وعقائده والتقاليد السياسية السائدة في المجتمع الإسرائيلي رغم أن هناك هيكلا واضحًا في إسرائيل لصنع القرار التي تؤثر في خياراته، غير أنه من المؤكد أن هذه الخيارات يبنيها نتنياهو انطلاقا من إدراكه لمواقف السياسة الخارجية المبنية على قوة إسرائيل العسكرية والسياسية المتوافقة مع نسقها العقائدي الصهيوني، والمخاطر التي تواجه إسرائيل حسب إدراكه ومعتقداته، كما أن الأدوار الرئيسة التي لعبها

نتنياهو في المؤسسات السياسية الإسرائيلية المرتبطة بشخصيته القوية تُضعف من تأثير العوامل الأخرى عليه عند اتخاذه القرارات السياسية، ومن منطلقات رؤيته الصهيونية للصراع العربي الإسرائيلي انطلقت أفكاره المتشددة تجاه القدس، فكما أنه يرفض وجود دولة فلسطينية يرفض أن تعود القدس الشرقية للجانب العربي بادعاء تحريرها عام ١٩٦٧، وينتقد المسمى الذي تطلقه الكثير من وسائل الإعلام العربية والغربية بقوله: "إنه لا يوجد شيء خاص بالعرب فقط في القدس الشرقية، فهذا الجزء من المدينة يضم الحي اليهودي الذي استطاع الجيش الأردني احتلاله في عام ١٩٤٨"، لقد كانت الطائفة اليهودية مقيمة في هذا الحي آلاف السنين... ويعيش حاليًا حوالي ١٥٠ ألف يهودي وعدد مماثل تقريبًا من العرب الذين لم تمسهم إسرائيل بأذى بعد التحرير عام١٩٦٧، بل عرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية أيضا، وذلك خلافا لتعامل الأردنيين مع اليهود.

كما تشمل القدس الشرقية أيضًا المسجد الأقصى وحائط المبكى ومدينة داوود، كانت تلك عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ألف سنة، وتشكل اليوم مركز الطموح للشعب اليهودي في سبيل العودة إلى "أرض إسرائيل، وبعثها من جديد". ويواصل طرح أفكاره بوجوب عدم الطلب من إسرائيل من أي جهة أو طرف التفاوض بشأن أي جزء من القدس، ولا بأي ظرف من الظروف، وعرض على سكان المدينة العرب مساواة في الحقوق داخل المدينة، وليس حكمًا سياسيًا على القدس. ورفضه وضع المدينة تحت إشراف دولي أو إدارة دولية لأن ذلك في نظره يشكل خرقا لحق الشعب اليهودي التاريخي في عاصمته الوحيدة، ولأن ذلك كما يرى بداية لحالة من التدهور يتمكن فيها المتعصبون الإسلاميون من تحويل المدينة إلى ساحة مصادمات دينية لا تنقطع. ويؤكد على عدم المساس بالمكانة السيادية لإسرائيل في المدينة، فتبقى مدينة مفتوحة وموحَّدة تحت حكم إسرائيل... [١٣].

وقد اعترض على ما جاء في اتفاقيات اوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول البند الخاص المتعلق بالتفاوض حول القدس في مباحثات المرحلة النهائية، أو السماح لسكان المدينة العرب بترشيح أنفسهم لانتخابات المجلس التشريعي (الإداري) الفلسطيني، كما اعترض على ضمان إسرائيل بقيادة رابين لحرية عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في المدينة، رافضًا وبشكل مطلق البحث في مسألة السيادة على القدس، وطالب بإغلاق مؤسسات المنظمة بدعوى ضمان سيادة إسرائيل الوحيدة على العاصمة الأبدية للشعب اليهودي[١٤].

ثالثًا- التوجهات والسياسات الفعلية لنتنياهو:

يعتقد نتنياهو أنه في سباق مع الزمن بخصوص مشاريع التهويد في القدس، ويدرك تمامًا أن خير وسيلة للسيطرة على القدس يتمثل في تنفيذ سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيلاء على الأرض والعقارات وبناء المستوطنات وشق الشوارع، وتهجير السكان المقدسيين بطرق عديدة، ويتبين تمسكه الواضح بيهودية القدس من رصد حكومته ملايين الدولارات لتشجيع الاستثمار اليهودي في القدس بالتعاون مع بلدية القدس في مقابل التشديد على السكان العرب في القدس؛ لحملهم على ترك المدينة والهجرة منها، وأنه يعتقد راسخًا أن بناء الأحياء اليهودية وتكثيفها في القدس الشرقية سوف يمنع فكرة تقسيم القدس في أي مفاوضات في المستقبل قد تجبر عليها حكومته أو أي حكومات لاحقة بسبب الضغوط الدولية والإقليمية التي قد تمارس على إسرائيل في المستقبل، انطلاقًا من تلك المعتقدات نجده يبنى سياساته على ما يلي:

(أ) الحجج القانونية:

بصفة عامة تدّعي وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية للحكومات المتعاقبة أن القانون الدولي يدعم موقف إسرائيل من مسألة السيادة على القدس الشرقية،

أما القدس الغربية فإن سيادتها عليها مفروغ منها، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها، وفي سياق ذلك تقدم إسرائيل عدد من التبريرات تتلخص في أن استيلاء إسرائيل على القدس الشرقية عام ١٩٦٧ كان إجراء دفاعيًا، وتحريرًا لها من العرب الأردن، لذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة وفق القانون الدولي[١٥].

(ب) البرنامج السياسي[١٦]:

رغم معارضة نتنياهو لاتفاقيات أوسلو، وعند فوز حزبه بانتخابات ١٩٩٦ وفوزه برئاسة الوزراء في إسرائيل، فقد بدا لبعض المراقبين أن هناك قبولاً من نتنياهو باتفاقيات أوسلو عند فوزه في انتخابات ١٩٩٦ رغم معارضته السابقة لها، اتضح من خلال المنتدى السياسي للحزب عندما أبدى نتنياهو تعهدًا لفظيًا بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة من الحكومة السابقة، وتوقيعه لاتفاق الخليل في ١٩٩٧/١/١٥، ثم توقيعه مذكرة "واي ريفر" في ١٩٩٨/٣/٢٣ لكنه في حقيقة الأمر لم يلتزم بتنفيذ هما بطرحه مبدأ التبادلية في تنفيذ الاتفاقيات للتهرب من الالتزامات، بل ركز سياساته الاستيطانية في القدس وحولها، ورفض في لقاءاته السرية السبعة مع أبو علاء قريع عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أو التحضير لمفاوضات الوضع النهائي فباءت بالفشل كل الجهود، ولم تثمر شيئا يذكر[١٧].

<u>وقد حدد نتنياهو الخطوط العريضة لحكومته فيما يخص القدس كما يلي[١٨]:</u>

- تقوية القدس كعاصمة أبدية للشعب اليهودي.
- تقوية الاستيطان في أنحاء إسرائيل وتوسيعه وتطويره بما في ذلك القدس.

- زيادة حركة الهجرة اليهودية لإسرائيل.
- القدس عاصمة إسرائيل وهي مدينة واحدة متكاملة وموحدة وستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية.
- ستعمل الحكومة على إبطال مفعول كل محاولة للمس بوحدة القدس، كما ستمنع كل عمل يتناقض مع السيادة الإسرائيلية الوحيدة على المدينة.
- توفير الوسائل والإمكانيات الخاصة للإسراع في عملية بناء القدس.

أما برنامجه السياسي فقد ارتكز على ما يلي[١٩]:

- القدس الموحدة وغير المجزأة هي عاصمة دولة إسرائيل، وحظر النشاطات التي تؤدي إلى إضعاف مكانة القدس، وإغلاق مؤسسات المنظمة وبيت الشرق.
- إن الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل بما فيها القدس أمرٌ ذو أهمية وطنية، وجزء من استراتيجية إسرائيل الدفاعية، لذا ستوفر الحكومة مصادر خاصة للاستيطان.
- معارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- تمكين الفلسطينيين من إدارة حياتهم بحرية ضمن إطار حكومة ذاتية، أما الخارجية والدفاع فهما من مسئولية إسرائيل.

(جـ) ممارسات حكومة نتنياهو تجاه القدس:

في هذا السياق نتناول أهم الخطوات التي اتخذتها حكومة نتنياهو لتهويد القدس، وتوضيح سياسته المعادية للسكان العرب المقدسيين حول قضايا مقدسية هامة. تتمثل أهم هذه الممارسات في إصدار الحكومة الإسرائيلية موافقتها على الأعمال التمهيدية للاستيطان في أنحاء مختلفة من القدس والضفة الغربية منها:

استصدار استدراج عروض للمستثمرين لبناء ٦٥٠٠وحدة سكنية في جبل أبو غنيم، والمحاولات الاستيطانية المتكررة في رأس العمود، والمصادقة على بناء ٢٠٠ وحدة سكنية وفندق ومركز سياحي على أراضي سلوان وجبل المكبر، في بداية فترة حكمه أوائل عام ٢٠٠٩م والسماح للمستوطنين بالاستيلاء على أراضي المقدسيين وبدعم من الحكومة، وشق الطرق الالتفافية لتطويق المدينة بمجموعة من الشوارع والأنفاق تمهيدًا لهدم عدد كبير من المنازل الفلسطينية الواقعة في إطار هذه المشاريع، كما وافقت حكومته على زيادة الدعم المالي لبلدية القدس من أجل تعزيز السيادة الإسرائيلية على المدينة، ولتسهيل إقامة مهاجرين يهود جدد في القدس.

بسبب هذه الإجراءات القانونية والإدارية المعقدة التي تتبعها حكومة نتنياهو، يضطر ٨٪ من السكان العرب سنويًا إلى الرحيل من القدس في ظل تواصل سياسة ثابتة للاحتلال تتمثل في تفريغ القدس من مواطنيها الفلسطينيين من خلال اتباع بلدية القدس سياسة تمييز عنصري ضد المقدسيين فيما يتعلق بسياسة التخطيط والبناء، ولا تراعي أدنى احتياجات المواطنين العرب في الأحياء العربية.

إضافة إلى مصادرة الممتلكات العربية التي تعود ملكيتها للأوقاف الإسلامية والمسيحية، ومصادرة أراضي المواطنين و تجريف مساحات كبيرة منها لغاية المصلحة العامة، ولضمها إلى المستوطنات اليهودية المجاورة، أو لدواعي أمنية أو لشق الطرق الالتفافية، أو ادعاء ملكيتها للدولة أو اليهود قبل مئات السنين.

لقد بلغ عدد المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال في القدس في فترة حكم نتنياهو الأولى أكثر من سبعين منزلاً بحجة البناء بدون ترخيص أو إضافة بناء جديد للمنزل، في الوقت الذي يستحيل فيه حصول المقدسيين على تراخيص البناء، أو السماح لهم بترميم منازلهم وإصلاحها، كما تقوم وزارة

الداخلية بحرمان الأطفال من ذويهم إذا كان أحد الأبوين مقيما خارج القدس، وتنفذ عملية منهجية لشطب المستفيدين المقدسيين من التأمين الصحي تمهيدًا لسحب هوياتهم، فقد تم سحب ٢٠١٨ هوية مقدسية منذ مطلع عام ١٩٩٦ حتى نهاية تشرين الأول عام ١٩٩٩ ممن سكنوا بضع سنوات خارج المدينة بحجة أن مراكز حياتهم قد انتقل من القدس.

وامتدت هذه الإجراءات إلى منع المصلين من أداء الصلاة في الحرم القدسي الشريف، كما أن الحفريات التي تقوم بها بلدية القدس في البلدة القديمة وحول أسوار المدينة تهدد المعالم الإسلامية والمسيحية على السواء، وتشكل خطرًا على حياة المواطنين لنتائجها في إحداث انهيارات أرضية خطيرة، والمحاولات العديدة من قبل المتطرفين اليهود اقتحام المسجد الأقصى، أو تدنيسه بأشكال عديدة، كما أن الحكومة الإسرائيلية تمادت في إجراءاتها التعسفية ومخالفتها للاتفاقيات مع الفلسطينيين، فأغلقت مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية، ومكتب مسئول الشئون المسيحية، ونادي الأسير الفلسطيني، وقيدت حركة المسئولين الفلسطينيين في المدينة، وأغلقت مكاتب في بيت الشرق بينها المكتب الخاص بمسح الأراضي[٢٠]. كما أنها استولت على مئات الدونمات من أراضي سلوان وجبل المكبر في القدس، وتوسيع الاستيطان يوميًا في القدس الشرقية، وتهويد منطقة قصور الخلافة الأموية جنوب المسجد الأقصى، وإقامة الحدائق التوراتية حول سور القدس القديمة قرب باب الساهرة، وتغيير أسماء الشوارع العربية بأسماء يهودية منذ بداية العام الحالي[٢١].

كما أكد تقرير سري للاتحاد الأوربي أن التشديد الإسرائيلي في منح تراخيص البناء للفلسطينيين في القدس، يضطر بعضهم إلى بناء منازلهم بدون ترخيص ما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى هدم أكثر من ٤٠٠ منزل منذ عام ٢٠٠٤م وهناك ألف أخرى لم تنفذ فيها أوامر الهدم، وأن هذا الهدم مخالف للقانون الدولي، ولفت التقرير النظر بالتوضيح أنه بالرغم من أن الفلسطينيين

يمثلون ٣٤٪ من سكان القدس فإن ٥٪ إلى ١٠٪ فقط من ميزانية البلدية تصرف في مناطقهم، مما يجعلهم يفتقرون إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة[٢٢]. كما أن نتنياهو قد عين منسقا للحكومة وبلدية القدس ووزارة الداخلية لتسريع هدم ما يزيد عن سبعة آلاف منزل فلسطيني بالقدس الشرقية بحجة مكافحة البناء غير المرخص فيها في سلوان "منطقة البستان"كأولوية لتنفيذ هذه السياسة[٢٣].

آفاق التسوية:

تميزت فترتا حكومة نتنياهو الأولى والثانية بالعمل والمناورة بين متناقضين:

الأول: يمثل سياسة الحكومة اليمينية المتشددة أيديولوجيًا.

أما **الثاني**: فإنه استند إلى التعامل مع الواقع السياسي لأوسلو، فواجه الأزمة تلو الأخرى، تقلصت معها إمكانياته للمناورة السياسية، مما أدى إلى استقالة حكومته الأولى، حيث علمته دروسًا في كيفية مواجهة الكثير من الضغوط الخارجية والداخلية في مواجهة ملفات سياسية واقتصادية واجتماعية في غاية التعقيد والحساسية، أهمها الملف الفلسطيني بكل تعقيداته بدءًا من ملف "شاليط" الذي انتهى بالإفراج عن أكثر من ألف أسير فلسطيني مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي شاليط، وانتهاءً بالملف الإيراني، أما من حيث الأداء حول عملية التسوية فإنه من المتوقع اتباعه لسياسة المماطلة والتسويف، أي قبوله شكليًا التفاوض حول عدد من القضايا دون الوصول إلى نتائج حقيقية، وتعزيز عدم الثقة فيه من الأطراف العربية والدولية، و قد بات ذلك واضحًا منذ اليوم الأول لتشكيل حكومته، وتعيين ليبرمان المتشدد وزيرًا للخارجية من حزب "إسرائيل بيتنا" المرتكز برنامجه السياسي على استيعاب المهاجرين بشكل كامل، والعمل على صهرهم داخل المجتمع من أجل إيجاد مجتمع يهودي

متكامل، وطرد المواطنين العرب في الداخل، وكل من لا يعترف بإسرائيل دولة يهودية صهيونية، كما يتفق مع نتنياهو في فكره الليبرالي مع ملاحظة أنه عمل مديرًا لمكتب نتنياهو، ثم مستشارًا له في انتخابات عام ١٩٩٦[٢٤].

تبعًا لذلك فإن المنطقة ستواجه عدم استقرار لاعتماد حكومة نتنياهو سياسة أمنية تقوم على تهويد القدس وفصلها عن الضفة الغربية، والاستمرار في بناء الجدار العازل حول القدس. كما أن تشكيلة الحكومة الحالية التي يتحكم فيها المتشددون تستبعد أي اتفاق مع الفلسطينيين، حيث إن جميع الوزراء يدعمون قرار عدم التنازل عن أي جزء من القدس، أو أي من مستوطناتها، ورفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الحقيقية القابلة للحياة، ويطرحون دولة لا تتعدى شكلاً من أشكال الحكم الذاتي، لذا في ظل هذا الدعم من وزرائه نجده في أكثر من مناسبة يرفض البدائل المطروحة التي لا تتسق مع عقيدته وقيمه الصهيونية مهما تعرض له من ضغوط سواء من الغرب أم من الولايات المتحدة، وأن أقصى ما يمكن أن يوافق عليه استعداده القبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح بدون غور الأردن، بشرط أن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، ورفض عودة اللاجئين[٢٥].

ورغم موافقته في نهاية عام ٢٠٠٩م تعليق الاستيطان بشكل جزئي - تأخير البناء - لمدة عشرة شهور في مستوطنات الضفة الغربية فإنه أكد على الاستمرار في بناء الكنائس اليهودية والمدارس والمرافق العامة الضرورية في جميع المستوطنات خلال فترة التعليق، ومستثنيًا أيضًا القدس من هذا القرار بوصفها العاصمة الأبدية لإسرائيل، وأنه لن يوقف البناء الاستيطاني في القدس، مؤكدًا بأنه لن يضع أية قيود على البناء فيها، محاولاً إظهار وجود تعليق للاستيطان، وتسويق ذلك للعالم وإرضاءً للإدارة الأمريكية، وتحويل الضغط الدولي باتجاه الفلسطينيين[٢٦]، برغم أن هذا التجميد كان غير جدي عندما استمرت إسرائيل في بناء أكثر من ثلاثة آلاف وحدة سكنية في الضفة الغربية

ونحو ٢٨٠٠ وحدة سكنية في القدس ابتدأ العمل فيها خلاف ما كان يدعي[٢٧]، وبانتهاء فترة التعليق للاستيطان رفض نتنياهو أي تعليق للاستيطان مرة أخرى رغم الضغوط الدولية التي مورست على حكومته، خاصة في ظل صدور تقارير من هيئات دولية وإقليمية كالاتحاد الأوربي يتهم فيها الحكومة الإسرائيلية باستخدام التوسع الاستيطاني، وهدم المنازل والسياسات الإسكانية، وبناء الجدار وسيلة للعمل المكثف على استيلاء غير قانوني على القدس الشرقية، وبحسب التقرير فإن أفعال إسرائيل داخل القدس وفي محيطها تشكل أحد التحديات الأساسية لصنع السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد أعد هذا التقرير رؤساء البعثة الأوربية حول القدس الشرقية بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨[٢٨].

وبالتالي فإنه لا توجد آمال حقيقية لآفاق تسوية سلمية، خاصة وأن سياسة هذه الحكومة وإجراءاتها بعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات غير مشجعة، فهو لم يبلور بعد برنامجًا سياسيًا سلميًا يقترب فيه من تسوية سياسية حقيقية مع الجانب الفلسطيني، كما يؤكد هذه التوقعات تصريحاته المتعاقبة، وتصريحات وزير خارجيته ليبرمان الذي خولته الحكومة الإسرائيلية التفاوض الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمواقف الشهيرة لشريكه باراك المتمثلة في رفضه السيادة الفلسطينية على القدس في مباحثات "واي ريفر" الفاشلة، خاصة بعد تصريحه - نتنياهو - لوكالات الإعلام بأن الصراع مع الفلسطينيين، صراع غير قابل للحل، وإذا لم يعترف أبو مازن بإسرائيل كدولة يهودية، فلن تكون هناك أي طريق أو سبيل للتوصل لاتفاق[٢٩].

إن نتنياهو بما يحمله من أفكار وأدبيات صهيونية، وتوجهات يمينية محافظة تجاه التسوية بصفة عامة والقدس خاصة - لن يتفاوض إلا بناء على مطالبه وشروطه المتمثلة في قدس يهودية موحدة وتحت السيادة والسيطرة الإسرائيلية الكاملة، بعد تغيير معالمها وطمس هويتها العربية، وإكراه

الفلسطينيين بالتنازل عن حقوقهم في القدس، ولن يتعدى الأمر حرية العبادة المشروطة بنظام أمني تشرف عليه إسرائيل يتم بالاتفاق حول آلياته مع الجانب الفلسطيني، حيث يقول: "لم يشهد تاريخ العرب كله أن تنازل العرب بمحض إرادتهم عما هو أقل من ذرة تراب واحدة من أجل السلام، ولا لأي هدف"، ويقول: "إن السلام سيتحقق عن طريق تعزيز قوة إسرائيل والتمسك بقوة الصهيونية لفرض استسلام على العرب"[٣٠]. ولهذا فإن حالة عدم الاستقرار ستبقى هي السائدة، وستظل القدس مهددة بالتهويد في ظل الانقسام الفلسطيني والعربي.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

الهوامش

(١) عزيز حيدر الرؤية الإسرائيلية لمستقبل القدس من كتاب نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، مركز دراسات وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بير زيت ١٩٩٨ص ٤٨.

(٢) مروان درويش، الجذور التاريخية لحزب الليكود، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نوفمبر ١٩٩٦، ص١١-١٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٣.

(٤) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية، ص١٣٣-١٣٦.

(٥) كولن شيندلر، إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني، ترجمة مصطفى الزر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٥٤-١٥٥، أحمد صدقي الدجاني، لا للحل العنصري في فلسطين شهادة على مدريد وأوسلو، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٦) أحمد صدقي الدجاني، الخطر يتهدد بيت المقدس، مركز الإعلام العربي، الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٠م، ص٨٦-٨٨.

(٧) عزيز حيدر، رؤية إسرائيلية لمستقبل القدس، من كتاب نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، جامعة بير زيت ١٩٩٨، ص ٦٠-٦١.

(٨) للمزيد حول المدرسة الليبرالية في الصراع، انظر: أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٧، ص٢٠٨.

(٩) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، دار الجليل للنشر ١٩٩٥، ص٢٩١.

(١٠) المرجع السابق، ص٣٦٣.

(١١) لمزيد من التفصيل حول رؤيته بما أسماه السلام الليكودي انظر: المرجع السابق ص٣٧٩-٣٩٥.

(١٢) مروان درويش، وأودي أديب، حكومة نتنياهو نحو طريق مسدود، مركز البحوث والدراسات السياسية، كانون ثاني ١٩٩٩ص٤٦.

(١٣) بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص٣٦١-٣٨٢.

(١٤) كولن شيندلر، إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني، ترجمة مصطفى الزر، مكتبة

مدبولي القاهرة، ص١٥٤-١٦١، أحمد صدقي الدجاني أزمة الحل العنصري في فلسطين وسبيل تحريرها، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٩ص٣٨٣-٣٨٥.
(١٥) عزيز حيدر، مرجع سابق، ص٤٨.
(١٦) مروان درويش وأودي ديب، مرجع سابق، ١٩٩٩ ص٧٨-٨٦.
(١٧) مجلة سياسات، العدد الثاني، قراءة في كتاب، ربيع ٢٠٠٧ ص١٤٢-١٤٣.
(١٨) عبد الحميد الفراني، استراتيجية تهويد القدس من الناحية الديموغرافية، من كتاب، الأعمال الكاملة للمؤتمر الدولي الثالث لنصرة القدس، الجزء الثاني، حزيران ٢٠٠٩، ص١١٥.
(١٩) حاتم العيلة، التغيرات السياسية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠١ رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص٩٣-٩٥، ومروان درويش، وأودي اديب، مرجع سابق، ص٤٨-٥٠.
(٢٠) التقرير السنوي الخاص عن الاعتداءات الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين ١٩٩٩م.
(21) http://www.addustour.com/printtopic.aspx.p1.
(٢٢) الجزيرة، نت، بتاريخ ٧-٣-٢٠٠٩.
(٢٣) جريدة القدس ١٩-١٢-٢٠٠٩.
(24) http//www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=403162.
(25) http://www.aawsat.com/print.asp?did=528383&issueno=1119.
(26) http//www.fatehnews.net/forums/showthread.php?=62865.
(27) http://www/aawsat/com/print.asp?did=528383&issueno=11193.
(٢٨) الجزيرة نت، ٧-٣-٢٠٠٩م.
(٢٩) وكالة معًا الإخبارية ١٧-٦-٢٠١١م.
(٣٠) أحمد صدقي الدجاني، الخطر يتهدد بيت المقدس، مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
تحت إشراف جامعة الدول العربية